عبد المنعم علي عيسى

دمشق على طريق الحرير

كانت سورية هي الدولة العربية الثانية، بعد مصر، التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية التي جرى الإعلان عن قيامها العام ١٩٤٩، لم تكن المدة الزمنية الفاصلة بين «الفعلين» تطول لأكثر، سوى قليلاً، من شهرين، والمؤكد هو أن كلا الأمرين كان يندرج في سياق توجه عام راح ينمو لدى دول المنطقة، حديثة العهد بالاستقلال آنذاك، وهو يقضي بتوطيد علاقاتها مع دول الشرق الذي كانت تُعلن بلدانه من تتشابه معها، أي مع دول المنطقة، الأوضاع والمهام والتوجهات، والتي يمكن وضعها كلها في رزمة واحدة عنوانها «البحث عن الاستقلال الثاني بعد نيل الاستقلال الأول» حيث راحت الرؤى والأفكار تقول: إن نيل ذلك الاستقلال، أي الثاني، لن يكون إلا عبر السير في طريق التنمية الكفيلة بإنهاء حال التخلف التي كثيراً ما شكلت «نافذة» مشرعة لنفاذ رياح «الخارج» الذي كان مركزاً لحقيقة أن نفاذ الأفكار أمر لا يقل أهمية عن «نفاذ السلاح»، وكليهما لازم لتمام عملية «السيطرة» ثم تأتي البقية.

لم يغب خيار التوجه شرقاً عن الخيارات السورية في أي يوم من الأيام، صحيح أنه كان يتراجع في أحايين عدة طبقاً لضرورات تفرض على صانع القرار «الإمساك بالعصا» من منتصفها إدراكاً منه لحساسية الجغرافيا التي وضعت البلاد بمكان هو أشبه بـ«الصدع» الجيوسياسي الذي لا بديل لـ«الكل» عن الاهتمام به، ومن ثم العمل على إيجاد آليات قادرة على التأثير فيه، لكن الصحيح أيضاً أن ذلك التوجه بقي ظاهراً بشكل نافر داخل اللوحة السياسية السورية التي ظلت محتوياتها الأخرى «مسطحة»، ولم يكن من الصعب على المتابع لحظ ذلك المشهد الذي راحت الدبلوماسية السورية تختطه تبعاً لمنظومة شديدة التعقيد بفعل الحساسية الجغرافية آنفة الذكر.

عند سقوط الاتحاد السوفييتي، أو بعد إعلان سقوطه بعام على وجه التحديد، كان حجم الاقتصاد الصيني يراوح عند سقوف لا تتعدى كثيراً الـ١٢٠ مليار دولار، لكن البنى والقواعد التي تم إنشاؤها سنوات الستينيات وصولاً إلى أواخر الثمانينيات كانت سبباً أساسياً لقبول بكين بهذا السقف الأخير الذي كان يضعها في مرتبة متأخرة على لائحة الاقتصادات العالمية، لكنها، أي تلك البنى والقواعد، كانت تنبئ، إذا ما توافرت الإرادة والخطط القادرة على إنفاذها وجعلها واقعاً على الأرض، بإمكان الوصول إلى سقوف تعلو بأضعاف سقف ١٩٩٢ آنف الذكر، لكن أياً من تلك النبوءات لم تكن بوارد أن «تحلم» بالوصول إلى سقف ١٩,٢ تريليون دولار الذي اعتلى إليه حجم الاقتصاد الصيني العام ٢٠٢٢، واللافت هو أن هذا السقف الأخير لم يكن هو المؤشر الوحيد على تعالي «الحلم» وبلوغه حدوداً تنذر بالكثير على ضفاف عام بات يمر بمرحلة انتقالية من الصعب الآن رسم ملامح المرحلة التي ستعقبها، فالصين اقتحمت في غضون العقد الفائت، على وجه التحديد، فضاء التكنولوجيا الدقيقة الذي لطالما كان حكراً على الغرب المدرك لحقيقة أن احتكار هذي الأخيرة يرمز إلى استمرار تفوقه من جهة، ويشير من جهة ثانية إلى تقرد «النموذج» بمزايا لا يمكن للنماذج الأخرى أن تتمتع بها.

كان الصعود الصيني وفق المعطيات السابقة مشوباً بالكثير من الحذر، وفي الأمر ما يدعو إليه، ولربما كان ذلك سبباً لبكين دفعها لـ«مراعاة» الغرب أو عدم استفزازه فيما يخص السير بخروقات للحصار الاقتصادي المفروض، زوراً على سورية، لكن مع الثبات بالمسار الداعم سياسياً ومعنوياً لهذي الأخيرة، والراجح الآن هو أن بكين باتت في وضعية الاستعداد للتخلي عن تلك «المراعاة» أو تجنب «الاستفزاز» بعدما اكتشفت أن الغرب بات أقرب لوضعية «اللعب على المكشوف» التي ظهرت في إطلاق مشروع «الممر الاقتصادي» الذي جرى على هامش قمة «G20» مؤخراً بنيودلهي، وإذا ما كانت مدة الـ٢٠ شهراً الفاصلة ما بين هذي الأخيرة وبين الإعلان عن انضمام دمشق لمشروع «الحزام والطريق» الذي جرى شهر كانون ثاني من العام ٢٠٢٢، لم تشهد خطوات على الأرض من شأنها ترسيخ ذلك الانضمام وجهه واقعاً، فإن معركة «كسر العضم» التي اتخذها الغرب شعاراً للعلاقة مع الصين، فرضت على الأخيرة مراجعة الكثير من الحسابات تجاه العديد من محطات مشروعها وفي الذروة منها «المحطة» السورية التي تمثل إحدى نقاط التماس المباشرة التي كثيراً ما شهدت تلاقيات، إن لم يكن تحالفات، ما بين قوى تتألف على مواجهة المشاريع الأميركية في المنطقة.

قبيل وصول الرئيس الأسد إلى مطار خانجو، كانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ تقول في مؤتمر صحفي: «إن زيارة الرئيس بشار الأسد ستؤدي إلى تعميق الثقة السياسية المتبادلة، والتعاون في مختلف المجالات بين البلدين، وارتقاء العلاقات الثنائية إلى آفاق جديدة»، لكن تصريح الرئيس الصيني شي جين بينغ يوم الجمعة جاء حاسماً بدرجة أكبر بعدما قال، وفق ما نقلت عنه وكالة الأنباء الصينية الرسمية: «اتفقت بكين ودمشق على إقامة شراكة إستراتيجية».

مثل هذا يعني باختصار وضع الإعلان عن انضمام دمشق لمشروع «الحزام والطريق» قيد التنفيذ، وأن دمشق باتت محطته التي لا غنى عنها في المنطقة، ويعني أيضاً أن بكين قررت التخلي عن «مجاملة» الغرب في سورية التي كانت سبباً في إحجامات صينية عدة منذ بدء الصراع السوري شهر آذار من العام ٢٠١١.

وجهاء قبيلة الجبور أكدوا دعمهم لكل ما تقوم به الدولة لتوفير الأمن

محافظ الحسكة: لن يتم التهاون مع المجرمين أو الخارجين عن القانون

محافظ الحسكة لؤي صبوح خلال استقباله شيوخ ووجهاء قبيلة الجبور (عن الانترنت)

أكد محافظ الحسكة لؤي صبوح خلال استقباله شيوخ ووجهاء قبيلة الجبور، أمس أن القبائل والعشائر وكل مكونات أبناء الحسكة محط احترام وتقدير الدولة السورية، نافياً لهم تحيات الرئيس بشار الأسد، ولكل أبناء المحافظة الشرفاء الذين يقفون إلى جانب دولتهم بوجه الاحتلالين الأميركي والتركي.

وأشار صبوح خلال اللقاء، إلى أن مدينة الحسكة شهدت في الأيام الماضية عملية عسكرية وأمنية ضد مجموعة خارجة عن القانون تأكيداً على سيادة القانون، ومن منطلق كونها الضامن الوحيد لكل أبناء الوطن، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

وقال: «إن العملية هي رسالة بعدم تهاون الدولة مع أي مجرمين أو خارجين عن القانون، ممن يعملون على ارتكاب مخالفات وجرائم بحق الأهالي».

بدورهم عبر شيوخ ووجهاء قبيلة الجبور عن دعمهم الكامل لكل ما تقوم به الدولة لتكريس القانون وتوفير الأمن والاستقرار على كامل التراب السوري، مثمنين جهودها في تطبيق القانون وإحقاق الحق والضرب بيد من حديد كل من يحاول الخروج عن القانون.

ووجه الشيوخ والوجهاء الشكر للجيش العربي السوري والأجهزة الأمنية وقوى الأمن الداخلي، ولكل من ساهم في تطبيق القانون والقضاء على الخارجين عن القانون وإعادة الهدوء إلى المحافظة وتكريس حالة الأمن والاستقرار.

حلفاء التنظيم سيطروا على قرى وبلدات بريف «الباب» وقطعوا الطرق إلى المدينة

قتلى وجرحى بتجدد الاشتباكات بين «النصرة» وفصائل الاحتلال التركي شرقي حلب

تجدد الاشتباكات بين تنظيم «جبهة النصرة» وحلفائه من جانب وفصائل ما يسمى «الجيش الوطني» في عدة قرى شمال وشرق حلب (عن الانترنت)

تجددت الاشتباكات بين تنظيم «جبهة النصرة» وحلفائه من جانب وفصائل ما يسمى «الجيش الوطني» في عدة قرى شمال وشرق حلب، وأسفرت عن قتلى وجرحى في صفوف الطرفين، بالتزامن مع قيام حلفاء التنظيم بالسيطرة على قرى وبلدات بريف مدينة الباب شرقي حلب وقطعوا الطرق المؤدية إلى المدينة.

مصادر إعلامية معارضة ذكرت أن محاور قرى نعمان وجدود والوانش وتلتانة وباتجك بريف أخترين شمال حلب، شهدت أمس تجدداً للاشتباكات بين فصيل «أحرار عولان» المتحالف مع «النصرة» من جهة، وبين ميليشيا «فرقة السلطان مراد» التابعة لميليشيا «الجيش الوطني» من جهة أخرى، وسط استخدام الأسلحة الرشاشة الثقيلة والمتوسطة، تزامناً مع نزوح الأهالي وانقطاع الطرقات نتيجة للاشتباك.

وتأتي هذه الاشتباكات بهدف السيطرة على معبر الحمران الإستراتيجي الذي يعتبر محور صراع بين «النصرة» وبين الفصائل الموالية لأنقرة.

بدوره تحدث موقع «المايادين نت» عن تجدد الاشتباكات بين «النصرة» وحلفائها من جهة وفصائل «الجيش الوطني» المدعوم من تركيا من جهة ثانية وذلك في عدة قرى شرقي حلب. وذكر أن الجيش التركي نشر دبابات في بعض النقاط من دون أي تدخل في الاشتباكات الدائرة شرقي حلب.

بدورها ذكرت وكالة «شورت برس» الكردية التابعة لميليشيات «قوات سوريا الديمقراطية- قسد» أن تجدد الاشتباكات أمس وأول من أمس، على خلفية الصراع للسيطرة على معبر الحمران، شرق حلب، أسفر عن وقوع ١١ قتيلاً وجرحى في صفوف الطرفين، موضحة أن حلفاء «النصرة» سيطروا على قرى وبلدات بريف مدينة الباب شرقي حلب وقطعوا الطرق المؤدية إلى المدينة.

وبلغ معبر الحمران في منطقة شرق حلب حيث تسيطر فصائل موالية للاحتلال التركي، وهو يقابل معبر أم جلود الواقع غربي منبج الغربي حيث تسيطر «قسد»، ويعتبر مصدراً اقتصادياً مهماً لمناطق سيطرة فصائل أنقرة لتبادل التجارة وإدخال المواد النفطية مع مناطق سيطرة «قسد»، وتلقت «شورت برس»، عن باحثين ومحللين أن حصيلة الدخل الشهري للمعبر تقدر بـ٢ مليون دولار أمريكي كأقل تقدير.

وبدأت الاشتباكات بين الطرفين مساء الأربعاء الماضي واستمرت حتى الجمعة عندما حاول «النصرة» وحلفاؤه السيطرة على معبر الحمران، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ١٦ مسلحاً وجرح آخرين، وشهدت المنطقة استنفاراً أمنياً وعسكرياً، بما فيها قوات الاحتلال التركية التي تتخذ من المنطقة قواعد ونقاطاً عسكرية وأمنية عدة، على حدّ أرسل «النصرة» تعزيزات إلى منطقة عفرين المحتلة من إدلب.

وتحدثت أنباء عن وجود مفاوضات بين المسلحين الموالين لـ«النصرة» ونظرائهم من الفصائل الموالية للاحتلال وأن هذه المفاوضات تناولت تسلم نقاط وحواجز أمنية، إلا أن الفصائل الموالية لأنقرة ترفض وجود «النصرة» في مناطق سيطرتها.

وكالات

«الصحة العالمي»: عام ٢٠٢٢ شهد تفشياً كبيراً «للكوليرا» في عدة بلدان بينها سورية

أعلنت منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، أن العام الماضي شهد تفشياً كبيراً لكوليرا في سبعة بلدان من بينها سورية.

وقالت المنظمة: إن «أفغانستان والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وملاوي، ونيجيريا، والصومال، وسورية، أبلغت عن أكثر من ١٠ آلاف حالة مشتبه فيها أو مؤكدة للإصابة بالكوليرا»، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وأوضحت المنظمة، أن العالم يسير هذا العام على المسار الصحيح لمواصلة مكافحة وباء الكوليرا، مع تفشي المرض حالياً في ٢٤ دولة «ووجود بعض البلدان في خضم أزمات حادة»، وأوضحت المنظمة أن عدد الحالات المبلغ عنها العام الماضي كان أكثر من ضعف الحالات المبلغ عنها في عام ٢٠٢١، كما ارتفع عدد الدول المبلغة عن إحصاءات الكوليرا، في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٢٥ بالمئة، من ٣٥ دولة في عام ٢٠٢١ إلى ٤٤ دولة في العام الماضي.

وفي آب الماضي، أعلنت شبكة «الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة» عن تسجيل مئات الحالات التي يشتبه في إصابتها بمرض الكوليرا في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي شمال غرب سورية، وقالت: إنها سجّلت ٣٧٩٠ حالة يُشتبه في إصابتها خلال أسبوع، ما يرفع حصيلة الحالات المشتبه فيها إلى ١١٧ ألفاً و١٩٥، وأشارت إلى أن إجمالي الحالات المؤكدة إصابتها بالمرض في شمال غرب سورية بلغ ٨٧٨٨، حين توفي ٢٤ شخصاً من المرض منذ اكتشافه.

وزاد دمار البنية التحتية وخطوط المياه والصرف الصحي في المناطق خارج سيطرة الإرهابيين في شمال غرب سورية بعد الزلزال الذي ضرب العديد من المحافظات الشمالية في ٦ شباط الماضي من احتمالية تفشي مرض الكوليرا.

كذلك شهدت مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في شمال شرق سورية إصابات بالكوليرا، جراء موجة الجفاف وتلوث مصادر الشرب وانحسار المياه في نهر الفرات.

وفي كانون الثاني الماضي، أعلنت وزارة الصحة أن العدد الإجمالي لإصابات الكوليرا المثبتة ارتفع إلى ١٦٥٢ إصابة، توزعت في حلب ٥٠٠ ودير الزور ٣٣٥ والحسكة ٩٦ والذلقية ٩٨ والرقة ٥٤ وحماة ٥٢ والسويداء ٢٦ وحمص ٣١ ودمشق ٢٠ وريف دمشق ١٧ وطرطوس ١٠ ودرعا ٥ واللاذقية ٤.

وكالات

«قسد» تواصل حملة الاعتقالات بريف دير الزور وخطف القصر لتجنيدهم في صفوفها

واصلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الموالية للاحتلال الأميركي حملات الدهم والاعتقالات بريف دير الزور انتقاما من الأهالي بسبب الانتفاضة والمقاومة التي يقوم بها مقاتلو العشائر العربية في وقت استمرت الميليشيات بعمليات خطف الأطفال القصر بغية تجنيدهم قسراً في صفوفها.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن ما تسمى «قوات الأسايش» لـ«قسد» اعتقلت ٤ أشخاص بينهم طفل يبلغ من العمر ١٤ عاماً، وأوضحت المنظمة أن عدد الحالات المبلغ عنها العام الماضي كان أكثر من ضعف الحالات المبلغ عنها في عام ٢٠٢١، كما ارتفع عدد الدول المبلغة عن إحصاءات الكوليرا، في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٢٥ بالمئة، من ٣٥ دولة في عام ٢٠٢١ إلى ٤٤ دولة في العام الماضي.

وفي آب الماضي، أعلنت شبكة «الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة» عن تسجيل مئات الحالات التي يشتبه في إصابتها بمرض الكوليرا في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي شمال غرب سورية، وقالت: إنها سجّلت ٣٧٩٠ حالة يُشتبه في إصابتها خلال أسبوع، ما يرفع حصيلة الحالات المشتبه فيها إلى ١١٧ ألفاً و١٩٥، وأشارت إلى أن إجمالي الحالات المؤكدة إصابتها بالمرض في شمال غرب سورية بلغ ٨٧٨٨، حين توفي ٢٤ شخصاً من المرض منذ اكتشافه.

وفيما يبدو تلميعاً لصورة «قسد» ذكرت المصادر أن «الأسايش» «أفرجت» عن ٣ أشخاص يوم السبت الماضي ممن تم تثبت مشاركتهم بالقتال ضدها، بعدما تم اعتقالهم يوم الجمعة الماضي في بلدة السوسة بريف دير الزور الشرقي.

وأول من أمس تواصلت المواجهات بين مقاتلي العشائر العربية و«قسد» في ريف دير الزور الشرقي، على حين استمرت الأخيرة بشن حملات دهم واعتقالات، كما قامت بعمليات سرقة ونهب لأملاك المواطنين انتقاماً منهم.

وذكر موقع «آثر برس» حينها أن المواجهات ما تزال مستمرة بين مقاتلي العشائر و«قسد» بريف دير الزور، وتتركز في الريف الشرقي، إذ تجري أغلبها ليلاً، علماً بأن هذه المواجهات بدأت في ٢٧ آب الماضي.

من جهة ثانية، واصلت «قسد» عمليات خطف الأطفال القصّر بغية تجنيدهم قسراً في صفوفها، حيث كشفت ما تسمى شبكة «رصد سورية لحقوق الإنسان» في بيان لها، أمس، أن «الشبيبة الثورية» التابعة للميليشيات خطفت الطفل رامي حسن العلي البالغ من العمر ١١ عاماً من حي الشيخ مقصود في مدينة حلب وأقامته في معسكرات تجنيد الأطفال في محافظة الحسكة.

وأكدت الشبكة حسب موقع «باسنيوز» الكردي أنها وثقت عدة الأونة الأخيرة أسماء مئات الأطفال جندتهم «الشبيبة الثورية»، وأرسلتهم إلى معسكر جبل عبد العزيز الذي يأوي أكثر من ٤٠٠ طفل وكذلك إلى معسكر في مدينة المالكية في شمال شرق الحسكة.

وأضافت أن «قسد» مازالت مستمرة في انتهاكاتها بحق المواطنين، حيث عثرت ما تسمى شبكة «رصد سورية لحقوق الإنسان» في بيان لها، أمس، أن «الشبيبة الثورية» التابعة لـ«قسد» تواصل خطف الأطفال القصّر بغية تجنيدهم قسراً في صفوفها.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن ما تسمى «قوات الأسايش» التابعة لـ«قسد» اعتقلت ٤ أشخاص بينهم طفل يبلغ من العمر ١٤ عاماً، وأوضحت المنظمة أن عدد الحالات المبلغ عنها العام الماضي كان أكثر من ضعف الحالات المبلغ عنها في عام ٢٠٢١، كما ارتفع عدد الدول المبلغة عن إحصاءات الكوليرا، في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٢٥ بالمئة، من ٣٥ دولة في عام ٢٠٢١ إلى ٤٤ دولة في العام الماضي.

وفي آب الماضي، أعلنت شبكة «الإنذار المبكر والاستجابة للأوبئة» عن تسجيل مئات الحالات التي يشتبه في إصابتها بمرض الكوليرا في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموالية للاحتلال التركي شمال غرب سورية، وقالت: إنها سجّلت ٣٧٩٠ حالة يُشتبه في إصابتها خلال أسبوع، ما يرفع حصيلة الحالات المشتبه فيها إلى ١١٧ ألفاً و١٩٥، وأشارت إلى أن إجمالي الحالات المؤكدة إصابتها بالمرض في شمال غرب سورية بلغ ٨٧٨٨، حين توفي ٢٤ شخصاً من المرض منذ اكتشافه.

وزاد دمار البنية التحتية وخطوط المياه والصرف الصحي في المناطق خارج سيطرة الإرهابيين في شمال غرب سورية بعد الزلزال الذي ضرب العديد من المحافظات الشمالية في ٦ شباط الماضي من احتمالية تفشي مرض الكوليرا.

كذلك شهدت مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في شمال شرق سورية إصابات بالكوليرا، جراء موجة الجفاف وتلوث مصادر الشرب وانحسار المياه في نهر الفرات.

وفي كانون الثاني الماضي، أعلنت وزارة الصحة أن العدد الإجمالي لإصابات الكوليرا المثبتة ارتفع إلى ١٦٥٢ إصابة، توزعت في حلب ٥٠٠ ودير الزور ٣٣٥ والحسكة ٩٦ واللاذقية ٩٨ والرقة ٥٤ وحماة ٥٢ والسويداء ٢٦ وحمص ٣١ ودمشق ٢٠ وريف دمشق ١٧ وطرطوس ١٠ ودرعا ٥ واللاذقية ٤.

وكالات

ثلاث عائلات غادرت مخيم «الركبان» إلى مناطق سلطة الدولة

تحضيرات هولندية لاستعادة اثنين من رعاياها الدواعش من مخيمات «قسد»

اتخذت مجموعة من المحامين الهولنديين خطوات لإعادة شخصين من رعايا الدولة الذي قاتلوا في صفوف تنظيم داعش الإرهابي والمحتجزين في مخيمات تديرها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» في شمال سورية.

وذكرت صحيفة «دي تيغراف» الهولندية، أمس أن المحامين اتخذوا بالفعل خطوات لإعادة اثنين من «الجهاديين» الهولنديين الذين سافروا إلى سورية، وبدا ذلك واضحاً مساء الخميس الماضي من خلال تقرير أعده صانعا الأفلام الوثائقية سسنان كان، و«دانييل فان ليشوت»، وذلك وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة.

ونقلت الصحيفة عن المحامي «أندريه سبيريف» أنه يطلب من القضاء في هولندا وقف محاكمة «الجهادي» (ياسين) إذا لم يتم إرساله من سورية، وذلك بعد أن أعادت هولندا حصر الصحيفة في السابق العشرات من نساء تنظيم داعش الإرهابي.

وحسب الصحيفة فإن الانتهاء «الوشيك» من قضايا النساء الجنائية، كان بمنزلة حافز للدولة لإعادة مجموعات من النساء، ونقلت الصحيفة عن «ياسين» الذي نشأ في (زويترمير) الهولندية قوله: «يمكن لهولندا أن تمنحني فرصة ثانية». ويقيم هو و٤١ هولندياً آخر في سجن تابع لـ«قسد» منذ أكثر من أربع سنوات، بين آلاف «الجهاديين».

وسبق أن أعلنت الحكومة الهولندية، في الأول من كانون الأول الماضي أنها ستعيد ١٢ مواطنة هولندية من سورية بشتبه في ارتكابهن جرائم إرهابية، و٢٨ من أطفالهن.

وفي الغضون، ومع استمرار تدهور الأوضاع في الأراضي التابعة لـ«قسد» من ثلاث عائلات جديدة مخيم «الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي والتنف إرهابية موالية لها وتحتجز فيه آلاف النازحين، إلى مناطق سلطة الدولة السورية.

وحسب مصادر إعلامية معارضة، غادرت ٣ عائلات، مخيم «الركبان» الواقع عند مثلث الحدود السورية – العراقية – الأردنية، وهم عائلتان من محافظة دير الزور وعائلة واحدة من محافظة حمص، وذلك بسبب نقص الرعاية الصحية والطبية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، ويبلغ عدد أفراد تلك العوائل ١١ شخصاً.

ويعاني قاطنو مخيم «الركبان» أوضاعاً إنسانية صعبة، مع حدث تدهور الواقع الصحي والطبي والمعيشي.

وكالات

روسيا توزع مساعدات غذائية على أهالي غباغب بريف درعا

واصلت روسيا الاتحادية تقديم المساعدات على العائلات والأهالي المتضررين نتيجة الحرب الإرهابية التي شنت على بلادهم، حيث وزعت مساعدات غذائية للأهالي في بلدة غباغب بريف درعا الشمالي، مكونة من ثلاثة أطنان من المواد الغذائية، بالتزامن مع افتتاح نقطة طبية لتقديم العلاجات والأدوية للمرضى.

وأوضح عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة درعا مسؤول قطاع الإغاثة وليد الداخول في تصريح نقلته وكالة «سانا» لأنباء أمس، أن المساعدات الروسية تعبر عن عمق العلاقات السورية- الروسية، وتندرج ضمن إطار التنسيق بين حكومتي البلدين الصديقين، مبيناً أن الكمية المقدمة بلغت ثلاثة أطنان من الدقيق والزيوت والسكر والرز، وتم توزيعها على الأهالي الأشد ضعفاً.

من جهتهم، أعرب عدد من الأهالي عن امتنانهم للأصدقاء الروس على دعم الشعب السوري في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة من جراء الحصار الغربي الظالم على سورية.

وفي ١٧ الشهر الماضي وزعت الحكومة الروسية مساعدات إغاثية على عدد من العائلات بحي اليرموك والعباسية في منطقة درعا البلد، وذلك في مركز مجلس المدينة.

ويبدو الداخول في تصريح نقلته «سانا»، أن هذه المساعدات التي تقدر كميتها بـ٣ أطنان تستهدف العائلات الأشد احتياجاً في أحياء درعا البلد، وأنه تم التنسيق مع مجلس المدينة لتوزيعها ضمن جداول إحصائية.

وتعمل روسيا بشكل دائم على تقديم المساعدات للأسر المحتاجة في عدد كبير من المناطق السورية وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد بسبب تبعات الحرب الإرهابية الإنسانية عليها، مع حدث تدهور الواقع الصحي والطبي والمعيشي.

وكالات

بحث مع إيجر وغوتيريش التحديات التي تواجه سورية.. والأخير: قلقون لتنامي الاحتياجات

صباغ: العقوبات الأحادية سبب الوضع الاقتصادي الصعب وحشد التمويل ضرورة لمواجهتها

السفير بسام صباغ مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش (سانا)

بحث رئيس الوفد السوري إلى أعمال الدورة ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة السفير بسام صباغ مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أوجه التعاون بين الحكومة السورية والأمم المتحدة، وتبادل وجهات النظر بشأن مجمل التحديات التي تواجه سورية.

السفير صباغ أشار خلال اللقاء إلى الآثار الكارثية للإجراءات القسرية الأحادية الجانب اللاشرعية التي تفرضها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي على الشعب السوري، مؤكداً أنها السبب الرئيسي للوضع الاقتصادي والإنساني الصعب في سورية، وفق ما ذكرت وكالة «سانا».

وجدد صباغ إدانة سورية الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية وانتهاك سيادتها والتي استهدفت المرافق المدنية الحيوية كالمطارات والموانئ، والأحياء السكنية، إضافة إلى ممارسات الاحتلال الإسرائيلي اللاقانونية في الجولان السوري المحتل، والتي تمثل تصعيداً خطيراً يدفع المنطقة إلى حالة غير مسبوقة من التوتر وعدم الاستقرار.

وعبر صباغ عن شكره للأمين العام على إطلاق النداء العاجل لجمع التمويل لمساعدة سورية بعيد الزلزال المدمر الذي أصابها في ٦ شباط الماضي.

من جهته عبر الأمين العام عن قلقه إزاء تنامي الاحتياجات الإنسانية للسوريين، وشعوره بالحزن الشديد لرؤية معاناتهم، مشيراً إلى أنه يعول على التعاون المستمر لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين.

وفي سياق متصل، ناقش السفير صباغ مع رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا إيجر سبل تعزيز التعاون المشترك بين الحكومة السورية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وتطوير اللجنة لتحقيق استجابة إنسانية أفضل تلبي احتياجات السوريين.

وأشاد صباغ بالدور الإنساني المهم الذي تؤديه اللجنة الدولية الصليب الأحمر في سورية، ودعمها لجهود الارتقاء بالوضع الإنساني والمعيشي للسوريين في جميع أنحاء البلاد.

كما دعا إلى ضرورة حشد الموارد والتمويل اللازم لمواجهة تنامي الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن تداعيات الزلزال المدمر، والتدابير الانفرادية القسرية اللاشرعية.

كما سلط الضوء على انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي الجسيمة للقانون الدولي الإنساني بحق أهلنا في الجولان المحتل، وخاصة لجهة مصادرة أراضيهم الزراعية لبناء التوربينات الهوائية.

بدورها، أشارت إيجر إلى أنها زارت سورية عقب الزلزال، واطلعت على حجم الاحتياجات الإنسانية الكبير، وأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تحرص على مساعدة جميع السوريين، وبذل كل ما يمكن القيام به للتخفيف من معاناتهم.

وكالات

الملف السوري احتل حيزاً واسعاً من المباحثات العربية والدولية على هامش اجتماع الأمم المتحدة

شكري والصفدي وحسين: إنهاء معاناة السوريين.. لافروف: العقوبات تقوض التنمية

تواصل حضور الملف السوري بقوة في اللقاءات الثنائية التي تجري بين الوفود على هامش أعمال الدورة الـ٧٨ للجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ بحث وزراء خارجية الأردن ومصر والعراق الجهود الرامية لإيجاد حل للأزمة السورية، لاسيما من خلال جهود مجموعة الاتصال العربية، بينما بحث الأول مع نظيره الإيراني الجهود العربية والأممية لحلها وفق منهجية الخطوة مقابل الخطوة، وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، وبما يحفظ وحدة سورية وتماسكها وأمنها واستقرارها، فيما طالب وزير الخارجية الروسي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بإلغاء العقوبات الأحادية المفروضة على سورية والتي تعرقل حقها في التنمية.

وقال موقع «اليوم السابع» المصري أمس: إن وزراء خارجية مصر سامح شكري والأردن أيمن الصفدي والعراق فؤاد حسين بحثوا سبل تفعيل التعاون بين الدول الثلاثة في عدة مجالات اقتصادية وسياسية، وضرورة حل الأزمة السورية.

وأكد الصفدي «ضرورة وقف ما تنتجه الأزمة من تهديدات لأمن الأردن والمنطقة، خصوصاً خطر تهريب المخدرات، الذي سيستمر الأردن في اتخاذ كل ما يلزم من خطوات لدحره».

ووفق وقت متأخر من ليل السبت – الأحد قال لافروف في كلمة أمام الدورة الثامنة والسبعين لاجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة: «إن استخدام الغرب للتدابير القسرية الأحادية الجانب يشكل انتهاكاً صارخاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وهذه التدابير في البلدان التي أصبحت ضحية للعقوبات غير القانونية تؤثر في المقام الأول في الشرائح الأكثر ضعفاً من السكان».

وأضاف لافروف حسب وكالة «سانا» للأنباء: «نصر على الإنهاء الفوري والكامل للحصار التجاري والاقتصادي والمالي اللاإنساني غير المسبوق الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويجب على واشنطن ومن دون أي شروط مسبقة أن تتخلى عن سياسة الخنق الاقتصادي لفنزويلا، كما نطالب برفع العقوبات الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الجمهورية العربية السورية والتي تقوض بشكل علني حقها في التنمية، ولا بد من وضع حد لأي تدابير قسرية يتم اتخاذها لتجاوز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن إنهاء ممارسة الغرب المتمثلة في التلاعب بسياسة العقوبات التي يفرضها المجلس من أجل فرض الضغوط على أولئك الذين لا يريدهم الغرب».

وحذر لافروف من انزلاق العالم إلى حرب كبيرة وقال: «اليوم تقف البشرية مرة أخرى، كما حدث كثيراً في الماضي، على مفترق طريق، كيفية تطور التاريخ يعتمد علينا وحدنا، ومن المصلحة المشتركة منع الانزلاق إلى حرب كبيرة وانهيار آليات التعاون الدولي التي أنشأها الأسلاف بشكل كامل».

وأضاف: «لا يمكن ضمان نجاح هذا المسعى إلا من خلال تكوين توازن عادل لمصالح جميع البلدان الأعضاء مع احترام الطبيعة الحكومية الدولية لمنظمتنا»، وتابع: «إن الأميركيين والأوروبيين الذين اعتادوا النظر إلى بقية العالم باستخفاف، كثيراً ما يقدمون الوعود، ويأخذون على عاتقهم التزامات، بما في ذلك الالتزامات المكتوبة والملزمة قانوناً، ثم لا ينفذونها ببساطة، ويتنقل على حقها في التنمية».

وأشار إلى بقية العالم باستخفاف، كثيراً ما يقدمون الوعود، ويأخذون على عاتقهم التزامات، بما في ذلك الالتزامات المكتوبة والملزمة قانوناً، ثم لا ينفذونها ببساطة، ويتنقل على حقها في التنمية».

وقال: «إن الأميركيين والأوروبيين الذين اعتادوا النظر إلى بقية العالم باستخفاف، كثيراً ما يقدمون الوعود، ويأخذون على عاتقهم التزامات، بما في ذلك الالتزامات المكتوبة والملزمة قانوناً، ثم لا ينفذونها ببساطة، ويتنقل على حقها في التنمية، ولا بد من وضع حد لأي تدابير قسرية يتم اتخاذها لتجاوز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن إنهاء

أنباء عن مخاوف جدية قد تدفع الأوروبيين إلى التحرك لإيجاد حلول في لبنان

باسيل: لدينا مسؤولون ساكتون ومسهّلون لعملية النزوح وفتح الحدود لدخول السوريين

اعتبر رئيس «التيّار الوطني الحر» اللبناني النائب جبران باسيل أن «النزوح السوري أصبح منظماً على يد عصابات تهريب معروفة، وأن هناك مسؤولين يسهّلون هذا النزوح ويتساهلون بفتح الحدود لدخول السوريين ويتشددون بإقفال الحدود البحرية لمنع خروجهم، وذلك وسط أنباء عن وجود مخاوف لدى الدول الأوروبية من أن يؤدي استمرار الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان إلى تدفق هائل للنازحين السوريين عبر البحر إلى أراضيها، الأمر الذي يدفعها للتحرك الجدي من أجل الوصول إلى حلول على الساحة اللبنانية وعدم ترك الأمور على حالها».

وفي لقاء شعبي في بلدة القبيات اللبنانية، انتقد باسيل رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي وقال: «لدينا رئيس حكومة كان موجوداً في موجة النزوح الأول باليعاه ٢٠١١، وهو موجود بموجة النزوح الثانية في العام ٢٠٢٣ بعد ١٢ سنة (